

القاهرة تريد إقرار خطة للحريات لسد ثغرة الضغوط

وأضاف لـ"العرب" أن النظام المصري أدرك أخيراً أنه مهما كانت الإنجازات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، فلن تكون لها أصداء دون اتخاذ خطوات إيجابية وواقعية في ملف حقوق الإنسان وعلى كل المستويات.

ووفق المشاورات الجارية، تعهدت الحكومة بالتوسع في الإفراج عن المحبوسين احتياطياً، خاصة من المعارضين، مع السماح بزيادة هامش الحريات السياسية والإعلامية وإعادة النظر في المواقع الإلكترونية المحجوبة. وتقبلت الدوائر الحكومية المشاركة في المشاورات انتقادات الحقوقيين الصادة للأوضاع داخل السجنون المصرية، وتفهم المطالبات المتعلقة بتجسيم تحويل الحبس الاحتياطي لعقوبة تقييد الحريات دون اتهامات ثابتة.

وما زال التوسع في تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب وشمولها لمعارضين سياسيين ونشطاء، من خلال عدم محاكمتهم فترات طويلة وتطبيق عقوبة الحبس الاحتياطي، سبباً رئيسياً في صدور انتقادات دورية من دول غربية ضد النظام المصري.

وأكد نجاد البرعي الصادر بحقه قراراً بال منع من السفر طلب أمني، أن هناك مرونة حكومية في تحسين علاقتها بالمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، لكن يصعب الحكم على حسن نواياها بشأن التوقف عن مطاردة رموز هذا الملف، ومن مصلحتها التصالح مع الوطنيين منهم.

ويصر مراقبون أنه يصعب فصل تسريع الحكومة من إقرار إستراتيجية جديدة لحقوق الإنسان عن قناعتها بعدم جدوى التحركات الدبلوماسية وحدها للرد على التقارير الغربية التي تتحدث بشكل سلبي عن الأوضاع الحقوقية، ولا بد من إصلاح حقيقي.

ترتبط الصعوبات التي تواجهها القاهرة في شرح وجهة نظرها تجاه الملف الحقوقية بأن شريحة كبيرة من المصريين لا تشعر بوجود انفراجة ملموسة يمكن البناء عليها لتغيير الأوضاع، وبشكل يقع الأطراف الغربية بالثقة في الحكومة.

وتتمسك القاهرة بتبرير مواقفها المرتبطة بملف المجال العام والتضييق على الحريات، بالطبيعة الأمنية

والتحدي الكبير التي تواجهها، وأن المعايير الغربية تختلف عن نظيرتها المصرية، لكن استقرار الأوضاع يفرض عليها الكف عن هذه التبريرات. ما يطمئن المهتمين بملف الحقوق والحريات أن الحكومة توسعت في مشاركة معارضيهما لوضع الإستراتيجية باعتبارهم الأكثر إیراکاً بالمطلوب تحقيقه بحكم علاقاتهم القوية مع منظمات ومؤسسات غربية. وبالتزامن مع هذه التوجهات تم الإفراج عن العشرات من النشطاء والسياسيين والصحافيين، بينهم منتمون إلى جماعة الإخوان ظلوا محبوسين لوقت طويل دون محاكمات. وعلمت "العرب" أن هناك نية لأن تتضمن الخطة النص على تقديم تعديلات تشريعية لمجلس النواب خاصة بقانون الحبس الاحتياطي لتقليص المدد الخاصة به، حتى لا تكون مفتوحة أو التحجج بها للتكثير ببياسيين ونشطاء لا يشكلون خطراً أمنياً. وتعززت الحكومة إلزام الوزارات التي تتصام مع حقوق الإنسان، مثل الداخلية والعدل والنظام الاجتماعي والخارجية والتعليم، بتقديم توصيات ملزمة لاحترام الحريات والاختلاف، ووضع برامج مستقبلية تخدم الغرض ذاته، والاطلاع على التجارب الدولية للاستفادة منها.

وإدرجت الحكومة ضمن أجندتها دراسة توجهات الصادرة لها من منظمات وهيئات دولية وإقليمية حول حقوق الإنسان، ومحاولة تنفيذها بما يتناسب مع ظروفها وتحدياتها دون إغفال أو تجاهل، مع التنسيق مع ممثلي حقوق الإنسان في هذا الشأن. وحاولت القاهرة إظهار جديتها بشأن الملف الحقوقي بخروج قانون الجمعيات الأهلية إلى النور، وإقرار لائحته التنفيذية، لكن الخطوة لم تكن كافية لترسيخ حسن نواياها، ما وضعها في موقف حرج، واضطرت لاستقطاب معارضين لها في الملف لتظهر كأنها أكثر جدية من أي وقت مضى.

وتكمن إشكالية تحسين الأوضاع الحقوقية والسياسية في أن تفك الحكومة عن إطلاق يد الأمن في هذا الملف وعدم حصر عمل المنظمات والسياسيين والنشطاء والحقوقيين في خاتمة المتارين والمشتبه بهم دوماً، وتأتي خطورة عدم تخفيض دور الأمن في القضايا السياسية من أن الحكومة تبني قراراتها وتصوراتها وفق الرؤية الأمنية فقط مع أن هناك قضايا كثيرة برآها القضاء لنشطاء وسياسيين أثبتت أن هذه التوبة من التقديرات ليست على صواب دائماً.

الأسد ينافس نفسه في انتخابات الرئاسة

واتخذت الحكومة في الأشهر الأخيرة جملة من الإجراءات للحد من الاستياء الشعبي الذي أججه الغضب من تدهور مستوى المعيشة وانخفاض قيمة العملة. وشملت الإجراءات زيادة أجور العاملين في الدولة، وشن حملة على المضاربين على العملة، وجعل سعر صرف العملة الرسمي قريباً من السعر في السوق السوداء.

ويقول معارضوه إن بعض الإجراءات الجديدة، مثل القروض الميسرة، تحايي حلفاءه الأقوياء سياسياً واقتصادياً ومن بينهم أبناء الطائفة العلوية، وهي أقلية تهيمن على الدولة وقوات الأمن. وأصدر الأسد الأحدث بعضاً يأمل الإفراج يؤدي إلى الإفراج عن بعض النشطاء المدنيين الذين لقت السلطات القبض عليهم في الأشهر الماضية.

منذ عشر سنوات أودت بحياة مئات الآلاف من السوريين وتسببت في نزوح أكثر من نصف السكان عن ديارهم. وترى دمشق في الانتخابات السير الطبيعي لنظام الحكم رغم الحرب، بينما تعتبر المعارضة والغرب أنها تمثيلية الهدف منها أن يظل الأسد رئيساً إلى ما لا نهاية وتعطيل مفاوضات إنهاء الصراع.

وقال مسؤولون كبار في الأمم المتحدة هذا الشهر إن الانتخابات لا تستوفي قرارات مجلس الأمن الداعية إلى إطلاق عملية سياسية ووضع دستور جديد وإجراء انتخابات تحت إشراف أممي. ولايبدو النظام مهتماً برؤود الغل الدولية التي تبدو حتى الآن محتشمة، لكن التحدي الأبرز بالنسبة إليه هو المقاطعة التي قد يواجهها في مناطق سيطرته، وخاصة في حواضن الشعب التي استنزفت جراء الحرب وتفتي الفساد.

وأكدت مصادر مصرية لـ"العرب" أنه سيجري الأسبوع المقبل لحقوق الإنسان، على أن تتم مناقشتها مع قوى سياسية وحقوقية مختلفة، تمهيداً لتطبيقها لتكون بمثابة دستور يحكم علاقة الدولة بالمجتمع، وبالتالي تجنب الصدام مع الإدارة الأميركية. وتهدف الحكومة المصرية من ذلك الوصول إلى صيغة مناسبة تستطيع بها وضع حد للضغوط الغربية التي تتعرض لها من وقت إلى آخر، وتحسين الوضع الحقوقي في البلاد، بما يتناسب مع طبيعة التحديات الأمنية.

وأصدرت الحكومة إلى وزارة الخارجية مطلع العام الجاري إعداد إستراتيجية وطنية لحقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، وقررت الاستعانة بأفكار ورؤى بعض العاملين بالملف، بينهم شخصيات معارضة. ويرى متابعون أن إسهام الخطة لوزارة الخارجية يوحي بأن تحرك الحكومة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان ينطوي على رسالة إلى الخارج بأنها ماضية في غلق المنافذ التي تجلب لها الصدام السياسي من الإدارة الأميركية، ولا تريد الصدام معها حالياً، حيث تتمسك واشنطن باجندتها للحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم. وشهدت الفترة الأخيرة لقاءات تشاورية عديدة في القاهرة، طرح فيها خبراء وعاملون في مجال حقوق الإنسان وجهات نظرهم بشأن إصلاح الأوضاع الحقوقية والأمنية والسياسية في البلاد، وكيفية التعاطي بجدية مع الانتقادات الخارجية.

وقالت مصادر سياسية لـ"العرب" إن هناك جدية حكومية لفتح المجال العام لخطوات محسوبة حتى لا يتم استثمار ذلك من تيارات معادية، مع تحسين الأوضاع الحقوقية لخلق هذه الثغرة أمام الضغوط الخارجية. وتذكر القاهرة أن استمرار غلق المجال العام واستهداف نشطاء سياسيين والتراخي في الإفراج عن سجناء الرأي والتضييق على العمل الأهلي والمنظمات الحقوقية، سوف يؤدي إلى المزيد من الضغوط. وقال المحامي والحقوقي البارز نجاد البرعي، وهو من ضمن المشاركين في اجتماعات وضع بنود إستراتيجية حقوق الإنسان المصرية، إن هناك شعوراً من نشطاء وعاملين في ملف الحريات والعمل الأهلي بوجود نوايا صادقة لتحسين الأوضاع الداخلية.

وأكد نجاد البرعي الصادر بحقه قراراً بال منع من السفر طلب أمني، أن هناك مرونة حكومية في تحسين علاقتها بالمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، لكن يصعب الحكم على حسن نواياها بشأن التوقف عن مطاردة رموز هذا الملف، ومن مصلحتها التصالح مع الوطنيين منهم.

ويصر مراقبون أنه يصعب فصل تسريع الحكومة من إقرار إستراتيجية جديدة لحقوق الإنسان عن قناعتها بعدم جدوى التحركات الدبلوماسية وحدها للرد على التقارير الغربية التي تتحدث بشكل سلبي عن الأوضاع الحقوقية، ولا بد من إصلاح حقيقي.

ترتبط الصعوبات التي تواجهها القاهرة في شرح وجهة نظرها تجاه الملف الحقوقية بأن شريحة كبيرة من المصريين لا تشعر بوجود انفراجة ملموسة يمكن البناء عليها لتغيير الأوضاع، وبشكل يقع الأطراف الغربية بالثقة في الحكومة.

وتتمسك القاهرة بتبرير مواقفها المرتبطة بملف المجال العام والتضييق على الحريات، بالطبيعة الأمنية

والتحدي الكبير التي تواجهها، وأن المعايير الغربية تختلف عن نظيرتها المصرية، لكن استقرار الأوضاع يفرض عليها الكف عن هذه التبريرات. ما يطمئن المهتمين بملف الحقوق والحريات أن الحكومة توسعت في مشاركة معارضيهما لوضع الإستراتيجية باعتبارهم الأكثر إیراکاً بالمطلوب تحقيقه بحكم علاقاتهم القوية مع منظمات ومؤسسات غربية. وبالتزامن مع هذه التوجهات تم الإفراج عن العشرات من النشطاء والسياسيين والصحافيين، بينهم منتمون إلى جماعة الإخوان ظلوا محبوسين لوقت طويل دون محاكمات. وعلمت "العرب" أن هناك نية لأن تتضمن الخطة النص على تقديم تعديلات تشريعية لمجلس النواب خاصة بقانون الحبس الاحتياطي لتقليص المدد الخاصة به، حتى لا تكون مفتوحة أو التحجج بها للتكثير ببياسيين ونشطاء لا يشكلون خطراً أمنياً. وتعززت الحكومة إلزام الوزارات التي تتصام مع حقوق الإنسان، مثل الداخلية والعدل والنظام الاجتماعي والخارجية والتعليم، بتقديم توصيات ملزمة لاحترام الحريات والاختلاف، ووضع برامج مستقبلية تخدم الغرض ذاته، والاطلاع على التجارب الدولية للاستفادة منها.

لبنان يستأنف المفاوضات مع إسرائيل مشتتاً

عون يواجه اتهامات بمقايضة الحقوق اللبنانية بمصالح ذاتية



تنازلات ل فك عزلة العم

العميد المتقاعد سامي رباح قرار عون بـ"الخيانة العظمى"، مستغرباً "توقيع الرئيس العشرات من المراسيم بشكل استثنائي"، أي من دون انعقاد مجلس الوزراء، بينما يتمتع عن توقيع تعديل المرسوم 6433، على الرغم من أهميته البالغة في حفظ ثروة لبنان النفطية". وحذر رباح من وجود صفقة سياسية تجري تحت الطاولة، لافتاً إلى أن "عدم توقيع عون على تعديل المرسوم تزامناً وزيارة هيل، سببه أن هناك محاولة لفرض مقايضة بين رفع العقوبات الأميركية عن جبران باسيل وعدم التوقيع على تعديل المرسوم".

وكانت واشنطن فرضت 6 نوفمبر الماضي، عقوبات على باسيل (صهر عون، وزير الخارجية السابق) بسبب "تورطه في الفساد والعلاقات مع حزب الله" المصنف تنظيمياً إرهابياً على اللوائح الأميركية. ولفت رباح، وهو عضو في مجموعة "جبهة 17 أكتوبر"، إلى أن "توقيع تعديل المرسوم يمنح إسرائيل من استحضار شركات التقني في هذه المنطقة الحدودية، على اعتبار أنها متنازع عليها، وإلا نحن أمام سرعة ثروة لبنان النفطية وحرمان الأجيال المقبلة منها".

في المقابل اعتبر وزير الداخلية الأسبق المحامي زياد بارود، أنه وفق الدستور "تعديل المرسوم" يحتاج إلى اجتماع مجلس الوزراء وإن كان في حالة تصريف الأعمال، لافتاً إلى أن "اعتماد طريقة التوقيعات الاستثنائية للمراسيم غير منصوص عليها في الدستور، إنما هي بدعة لبنانية يتم اللجوء إليها تسهيلاً لأمر الدولة".

وفي خضم هذه السجلات يلتزم حزب الله الصمت، وعدم التعقيب الأمر الذي يعزز موقف بعض التكهنات من أن المسألة الحدودية باتت جزءاً من سلة متكاملة يجري التفاهم حولها بين إيران والجماعة الدولية.

نقاد الأموال المخصصة بالدولار لدعم السلع الأساسية، حيث لم يتبق لدى المصرف سوى 16.88 مليار دولار تمثل الاحتياطي الإلزامي (ما تبقى من أموال المودعين في القطاع المصرفي بنسبة 15 في المئة من إجمالي إيداعاتهم) والتي لا يمكن استخدامها في دعم أسعار السلع والمنتجات والاستيراد. ويضغط الرئيس ميشال عون ورئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب من أجل استمرار الدعم مع تقليصه بصورة متدرجة، خشية حدوث انفجار مجتمعي، الأمر الذي أثار مخاوف من إمكانية اللجوء إلى استعمال الاحتياطي الإلزامي في الدعم.

يستأنف لبنان مفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، وهو منقسم حول مرسوم يقضي بتوسيع المساحة البحرية التي يطالب بها، والتي سبق وأن انتقدتها إسرائيل بشدة ملححة باتخاذ إجراءات موازية.

بيروت - ينتظر أن تستأنف المفاوضات بين إسرائيل ولبنان حول ترسيم الحدود البحرية بينهما برعاية الوسيط الأميركي، في ظل سجلات في الداخل اللبناني حول امتناع رئيس الجمهورية ميشال عون عن توقيع مرسوم يقضي بتوسيع الرقعة البحرية التي يطالب بها لبنان.

وترأس عون الاثنين اجتماعاً لأعضاء الوفد اللبناني الذي يتولى المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود مع إسرائيل، بحضور قائد الجيش العماد جوزيف عون، وشهد الرئيس اللبناني للوفد الذي يقوده العميد الركن الطيار بسام ياسين، على أهمية تصحيح الحدود البحرية وفقاً للقوانين والأنظمة الدولية، وكذلك على حق لبنان في استثمار ثرواته الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

ولفت الرئيس عون إلى أن تجاوب لبنان مع استئناف المفاوضات غير المباشرة برعاية الولايات المتحدة واستضافة الأمم المتحدة، يعكس رغبته في أن تسفر عن نتائج إيجابية من شأنها الاستمرار في حفظ الاستقرار والأمان في المنطقة الجنوبية.

وبدأت في أكتوبر الماضي المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، بعد جهود دبلوماسية حثيثة من الإدارة الأميركية السابقة على مدى ثلاث سنوات، في محاولة لحل النزاع على الحدود البحرية بينهما، لكن بعد أربع جولات لم تسفر تلك

بيروت - حذر رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع المسؤولين اللبنانيين من المس بالاحتياطي الإلزامي من العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي. وتابع "أي محاولة للمساس بالاحتياطي الإلزامي ستعرض مرتكبها مهما علا شأنهم للملاحقة القضائية، وإذا افترض بعض هؤلاء أن بإمكانهم التلاعب ببعض المرجعيات القضائية في الوقت الحاضر، فهذا الواقع لن يستمر، وسيكون للبنان إما عاجلاً أم أجلاً سلطات قضائية تلاحق من تسول له نفسه مد اليد إلى ما تبقى من مقتنيات الناس". ويعاني المصرف اللبناني من تناقص الاحتياطي من العملات الأجنبية، وقرب

جعجع: الاحتياطي الإلزامي في المصرف المركزي خط أحمر

للجمهورية، أم رئيساً للحكومة، أم وزيراً للمالية، أم حاكماً للمصرف المركزي، أن يفكر مجرد تفكير باستعمال ما تبقى من مقتنيات ومخزونات المواطنين". وتابع "أي محاولة للمساس بالاحتياطي الإلزامي ستعرض مرتكبها مهما علا شأنهم للملاحقة القضائية، وإذا افترض بعض هؤلاء أن بإمكانهم التلاعب ببعض المرجعيات القضائية في الوقت الحاضر، فهذا الواقع لن يستمر، وسيكون للبنان إما عاجلاً أم أجلاً سلطات قضائية تلاحق من تسول له نفسه مد اليد إلى ما تبقى من مقتنيات الناس". ويعاني المصرف اللبناني من تناقص الاحتياطي من العملات الأجنبية، وقرب



سامي رباح
نحذر من وجود صفقة سياسية تجري تحت الطاولة

ولفت الرئيس عون إلى أن تجاوب لبنان مع استئناف المفاوضات غير المباشرة برعاية الولايات المتحدة واستضافة الأمم المتحدة، يعكس رغبته في أن تسفر عن نتائج إيجابية من شأنها الاستمرار في حفظ الاستقرار والأمان في المنطقة الجنوبية.

وبدأت في أكتوبر الماضي المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، بعد جهود دبلوماسية حثيثة من الإدارة الأميركية السابقة على مدى ثلاث سنوات، في محاولة لحل النزاع على الحدود البحرية بينهما، لكن بعد أربع جولات لم تسفر تلك

بيروت - حذر رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع المسؤولين اللبنانيين من المس بالاحتياطي الإلزامي من العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي. وتابع "أي محاولة للمساس بالاحتياطي الإلزامي ستعرض مرتكبها مهما علا شأنهم للملاحقة القضائية، وإذا افترض بعض هؤلاء أن بإمكانهم التلاعب ببعض المرجعيات القضائية في الوقت الحاضر، فهذا الواقع لن يستمر، وسيكون للبنان إما عاجلاً أم أجلاً سلطات قضائية تلاحق من تسول له نفسه مد اليد إلى ما تبقى من مقتنيات الناس". ويعاني المصرف اللبناني من تناقص الاحتياطي من العملات الأجنبية، وقرب